تفعيل دور المجتمع المدني في التنمية المحلية: دراسة نظرية من منظور الحكم الجيّد

أ مسعود البلي

جامعة باتنة

ملخص:

يرتبط النظام السياسي في أي بلد بالطبيعة التصالحية، مع باقي التكوينات والفعاليات، بالتالي تكون هناك مساحات من الحرية، لتعمل هذه المؤسسات بتشكيلاتها المختلفة، على المساهمة في إدارة شؤون الدولة والمجتمع تحقيقاً للمصلحة العامة.

كما أن مساءلة الحكومة وتقويمها، وتدوير مراكزها، وتحديث مؤسساتها، هو عمل وواجب الجميع بما في ذلك تحقيق برامج التنمية.

وعليه يتمحور دور المجتمع المدني، من خلال دولة المؤسسات والديمقراطية، التي تفعّل دور هذه المؤسسات(الفواعل)، للقيام بأدوارها الاقتصادية والاجتماعية، والثقافية...وغيرها، من أجل شراكة حقيقية.

الكلمات الدالة: المجتمع المدني، المشاركة، الشراكة، التنمية المحلية، الحكم الجيد، الفواعل المجتمعية، شبكة التعاقدات.

Abstract:

The political system in any country is linked to the restorative nature, with the rest of the formations and events, so there are areas of freedom, for the work of these institutions different formations, to contribute to the management of the affairs of the state and society in the public interest.

The government accountability and straightened, and recycling its centers, and update its institutions, is the work and the duty of everyone, including the achievement of development programs.

Therefore, we focus the role of civil society, through the state and democratic institutions, which do the role of these institutions (other actors), to carry out economic and social roles, and cultural... etc. for a real partnership.

Key words: civil society, participation, partnership, local development, good governance, social actors, network contracts.

مقـــدمة:

تعدّ المشاركة السياسية معياراً لنمو النظام السياسي، وتمثل مؤشراً على مدى انفتاحه، كما تشجّع الحكومات على تعزيز دور المواطنين في العمليات: السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية...الخ، ما يضمن مساهمتهم في عملية صنع السياسات العامة والقرارات السياسية أو التأثير فيها، وعلى هذا الأساس يجري وصف النظام الديمقراطي على أنه النظام الذي يسمح بأوسع مشاركة هادفة من جانب المواطنين سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة في عملية صنع هاته القرارات، اضافة الى كل من القطاع الخاص والمجتمع المدني.

إن التوجهات العالمية تنطوي على أن التنمية الشاملة والمتكاملة تكون أكثر سرعة وإدامة وعدالة إذا ما كانت تعكس الشراكة الجيّدة بين مؤسسات الدولة والمجتمع ككل. كما أن المشاركة في عمليات التنمية تساعد على التأكيد بأن القرارات الخاصة بالسياسات العامة تعطي الأهمية لاحتياجات الناس في المجتمع.

تشدد الاتجاهات الفكرية المعاصرة، على مفهوم " التمكين" empowerment"، الذي هو من المفاهيم الرئيسية في تصور مقومات التنمية؛ بمعنى اتاحة فرص المشاركة الكاملة لكل عناصر المجتمع، ومؤسساته في القرارات وصياغة الآليات التي توجه حياتهم، كما تقنين هذه المشاركة وحمايتها، ولا يقصد بذلك، صناعة ما يسمى ب" مشاركة التعبئة" و"مشاركة التأييد" والتي

نجدها مكرّسة بصورة بشعة في الأنظمة العربية، والأنظمة الشمولية بصفة عامة، كما يرى "عزمي بشارة" [*]، في أن أنظمة العالم العربي قد يكون فيها نمو اقتصادي، ونسب عالية من التعليم، ولكن ليس هناك تنمية محلية، حيث الكل يشارك ويستفيد؛ فهناك سوء توزيع، فساد، لا محاسبة، لا ديمقراطية، رأسمالية الأقارب وحواشي الحكام ومؤسساتها الداعمة،....الخ، فيتم بذلك السطو على النمو.

أهداف الدراسة:

لقد تم اثارة أهمية ودور المجتمع المدني، مع باقي مؤسسات الدولة، في الوقت الحاضر، خاصة في مجالات التنمية بصفة عامة، لما لها من أهمية بالغة في حلحلة العديد من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية خاصة ما تعلق بمشكل البطالة، ومحاربة الفقر، والتهميش...الخ، فمشاركة المجتمع المدني في الحياة السياسية لا يقتصر فقط في حشدها للمناسبات الانتخابية فقط، وإنما يتعداها في رسم معالم وتوجهات تنموية لصالح المجتمع ككل، وهو أبرز مظاهر الرشادة في تسيير وإدارة شؤون الدولة والمجتمع.

تهدف هذه الأوراق البحثية الى إبراز كيفية تفعيل دور المجتمع المدني في المشاركة في صناعة القرارات التنموية خاصة المحلية منها، فالمشاركة هو أسلوب راقٍ من الديمقراطية، وتؤثر في التنمية، كما تحفز اليقظة السياسية لدى هذا المجتمع المدني، مما يعزز أو يعيد الثقة بين المواطن والدولة.

اشكالية الدراسة: مما لا شك فيه أن فكرة المجتمع المدني تطورت في ظل تحولات وسياق تاريخي، أفرزت معها، العديد من الدلالات الحاضنة، لأفكار جديدة ومنها: ترسيخ المواطنة، والاندماج الوطني، التنمية الشاملة والمتكاملة والمستدامة، ما يتم بمقتضاها رد الاعتبار للإنسان، ناهيك عن أنسنة الاقتصاد، ما ساهم بدوره في بروز "مفهوم الرأسمال الاجتماعي" كأحد المكونات الرئيسية للحكم الجيّد، فلا تنمية، ولا ديمقراطية، ولا مجتمع مدني بدون اهتمام بالرأسمال الاجتماعي، عصب أي تنمية تنشدها المجتمعات.

من هذا المنطلق يمكن طرح الإشكالية التالية: **إلى أي مدى يمكن اعتبار المجتمع المدني رافداً لإنتاج تعاقدات اجتماعية تتبنى الخطاب التنموي المحلي في اطار الحكم الجيّد؟**

من أجل استيعاب أكثر لمحتوى الاشكالية تقدم الأوراق البحثية الأسئلة الفرعية التالية:

-هل بإمكان المجتمع المدني، كمفهوم متأصل في المجتمعات، أن يضطلع بمهام خلق شبكة علاقات لخدمة التنمية المحلية.؟

-ما هي أدوار المجتمع المدني، وموقعه من العمليات التنموية؟

-هل المجتمع المدني والذي قوامه رأسمال اجتماعي، يفضي الى تحقيق تنمية محلية؟ بمعنى آخر هل يسهم هذا المجتمع المدني في إنتاج مواطنين، نشطين يجيدون استخدام لغة التنمية، في ظل الشكل الجيّد للحكم الديمقراطي؟.

فرضيات الدراسة:

- إذا توفر المستوى الجيّد لمشاركة المجتمع المدني في الحياة السياسية، سينعكس ذلك على كافة الأصعدة.
- التنمية المحلية تحتاج الى تكاتف الجهود، للنهوض بمستوى حياة الناس كافة، وبالتالي سيقرر هؤلاء نوعية حياتهم وفق جهودهم المبذولة، وبمساهمة قنوات المجتمع المدني.

الدراسات السابقة:

تجدر الاشارة الى أن الدراسات حول المجتمع المدني[*] هي كثيرة ومتعددة ومن بينها:

(*) باحث ومحلل سياسي، مركز دراسات الوطن العربي، الدوحة، له العديد من المؤلفات في الدراسات السياسية حول المجتمع المدني.

(*) لعل أليكسيس ديتوكفيل(1805-1859)، من أوائل الذين استشرفوا مفهوم المجتمع المدني، وذلك عند زيارته للولايات المتحدة الأمريكية، ما اثار انطباعاً لديه لينشر كتاباً بعنوان" الديمقراطية في أمريكا" سنة 1835، حيث بين كثرة الجمعيات فيها، وأهمية

-دراسة **عبد الباقي الهرماسي** وآخرون والموسومة ب" المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية"، عن مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1992. وهي دراسة نظرية وتطبيقية، والتي بينت أهمية المجتمع المدني، اضافة الى واقعه في المجتمعات العربية.

-دراسة **جون اهرنبرغ**، المجتمع المدني: التاريخ النقدي للفكرة، ترجمة علي حاكم صالح، ومحسن ناظم، عن مركز دراسات الوحدة العربية، 2008. وهي دراسة تاريخية لمفهوم المجتمع المدني، وحضوره المختلف في المؤسسات داخل بعض الدول، خاصة تأثيره على عمل البنوك.

-دراسة ل المختص في شؤون الديمقراطية: **لاري دايموند** المعنونة ب: "إعادة التفكير في المجتمع المدني rethinking civil society"، والتي اعتبر فيها المجتمع المدني لأنه حيز لحياة اجتماعية منظمة، تعتمد على مبادئ الارادة، والدعم الذاتي، والاستقلالية، بحيث تقوم مؤسسات المجتمع المدني برعاية مصالح المجتمع، والحد من تسلط الدولة، ومساعدته في التنمية.

-دراسة ل **روبرت بوتنام**(**)، والموسومة ب:" جعل الديمقراطية تعمل: التقاليد المدنية في ايطاليا الحديثة"، ويؤكد الباحث فيها على العلاقة الوطيدة بين مؤسسات المجتمع المدني والديمقراطية على المستوى المحلي في ايطاليا المعاصرة، حيث قارن شماله بجنوبه من حيث عمل الحكومات والمجالس المحلية، وتوصل الى أن الرأسمال الاجتماعي، أي مؤسسات المجتمع المدني تلعب دور أساسي في عقد التحالفات وخلق شبكات التوعية بأهمية التنمية الاقتصادية، اضافة الى عامل التنظيم والادارة الجيدة للمشروعات التي يقوم بها الاهالي بمرافقة المجالس والحكومات تلك، في جو من الحرية والتعاون، وخلص روبرت بوتنام الى أن تحليل مفهوم المجتمع المدني يوصلنا الى رديف له، وهو "التقدم الإنساني"، فهو ينطوي على تعبيرات، كالحرية والمبادرة، والمشاركة، واحترام حقوق الاخرين، وحسن ادارة الخلاف...الخ من مبادئ الديمقراطية نفسها.

-دراسات **غرامشي** صاحب المرجعية الفكرية، لمفهوم المجتمع المدني المنظّم، أي الانتقال من العمل التطوعي للفرد الى الاندماج في المجتمع المدني العصري، بالتالي الانفصال والتحرر من كل أشكال القصر التي تفرضها الدولة.

-دراسة ل: **السبتي وسيلة** المعنونة ب: تمويل التنمية المحلية، عن دار ايتراك، القاهرة، 2009، وهي دراسة نظرية تطبيقية عن التنمية ومفاهيمها، وتشريح للواقع التنموي في البلدان النامية وأهم العوائق التي تصادفها، اضافة الى تقديم استراتيجيات التنمية المحلية والعوامل المساعدة على نجاحها، بالإشارة الى أهمية المشاركة المختلفة في صورها لمؤسسات المجتمع المدني، والشعبية منها الى غاية تقديم نماذج للتنمية المحلية وعرض لتجارب من العالم، وصولا الى التركيز بصفة خاصة على مشروعات التنمية المحلية في الجزائر.

-دراسة **لحسن دخيل** الموسومة ب: اشكاليات التنمية الاقتصادية المتوازنة، عن دار منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2009، وركز الباحث فيها على التنمية الشاملة من جوانب سياسية واقتصادية وثقافية، وعرض لأهم المواثيق العالمية التي تعرف التنمية، وتدعوا اليها، وصولاً الى التركيز على التنمية في لبنان كحالة دراسية وتحدياتها وآفاقها.

- ✓ **أولاً: تحليل مفاهيمي لعناصر البحث:**

الأدوار المختلفة التي تقوم بها، حيث صرح بقوله:" قد تجد على رأس أي مؤسسة جديدة حضور الدولة، وفي انجلترا حضور رجل اقطاعي، أما في أمريكا فلا ترى إلا الجمعيات."

(**) كما أثرى روبرت بوتنام ساحة النقاش حول مفهوم الرأس مال الاجتماعي من خلال كتابين: الأول بعنوان "التراث المدني بإيطاليا الحديثة، في عام1993، أما الثاني بعنوان" البولينغ لوحده: تراجع رأس المال الاجتماعي"، عام 1995.

1) المجتمع المدني: تتطلب المعالجة العلمية لتعريف المفهوم أن نعرج على مفهوم "المجتمع"، حيث يشير اليه الباحثين على أنه" كيان جماعي من البشر، بينهم شبكة من التفاعلات، والعلاقات الدائمة والمستقرة نسبياً، وتسمح ببقاء هذا الكيان، واستقراره، وتجدده في الزمان والمكان"[1]

أما مصطلح "المدني" فهي أساساً دلالة على دخول الفرد في التعاقدات والعلاقات الاجتماعية بصفة فردية، وهو فهم حديث لمفهوم الفرد، يؤسس من زاوية مفهوماتية أخرى ما يسمى "بالمواطنية" في مقابل "الرعية"؛ أي أن الفرد غير محكوم في ظل سلطة، بصفته عضو في جماعة، و إنما هو مواطن فرد تقوم علاقته بالآخرين من خلال الحالة الاجتماعية التعاقدية الحرة، بالتالي وفي هذا السياق المجتمع المدني، هو المجتمع الذي ينظم نفسه في شكل تعاقدات اجتماعية، وفق استقلال ذاتي[*](مبادرات التسيير الذاتي)، وهو ليس المساحة المتروكة بين الدولة والأسرة، وإنما يقرر أفراده الانفراز عن الدولة، لتشكيل هذا المجتمع المدني.[2]

بالتالي يعرف المجتمع المدني بأنه:" كل المؤسسات التي تتيح للأفراد التمكن من الخيرات والمنافع العامة، دون تدخل أو توسط الحكومة"، والمجتمع المدني هو كذلك نسق ساسي متطور، تتيح سيرورة تمأسسه مراقبة المشاركة السياسية، كما يعبر عن إرادة الناس ومصالحهم"[3]، وهناك من يرى بأن المجمع المدني هو "مجموعة من المنظمات تنبع من ارادة المواطنين الخاصة، وتحتل موقعاً وسطاً، بين مشروعات القطاع الخاص، والمؤسسات الحكومية، ولا تهدف هذه المنظمات الى تحقيق الربح، بل تسعى في المقام الأول الى تحقيق النفع العام، في اطار ما تصدره الحكومات من تشريعات تنظّم عمل هذا القطاع.[4]

كما يعرّف "لاري دايموند Larry Diamond"،المجتمع المدني بأنه، الحيّز لحياة اجتماعية منظمة تعتمد على مبادئ الارادة، والدعم الذاتي، والاستقلالية عن جهاز الدولة، ويخضع هذا المجتمع لنظام قانوني أو، مجموعة من القوانين والالتزامات المشتركة.[5]

إن منظمات المجتمع المدني، ليست ضد جهاز الدولة، أو القطاع الخاص بل هي مكملة لأدوارهما، وهي ضد امكانية هيمنة أي فاعل من هذه الفواعل، على الحياة السياسية أو الاقتصادية، وغيرها فهذه الفواعل هي تكاملية في أدوارها وفي وجودها، وبالتالي يمكن القول أن المجتمع المدني لديه مهام: المراقبة والمحاسبة والمشاركة في جميع نواحي المجتمع، وإدارة شؤونه نحو المصلحة العامة، عن طريق العمل التطوعي البعيد عن المجال السياسي، حتى وإن تقاطعت بعض أنشطته مع هذا المجال مقارنة بالأحزاب السياسية، لذلك فاستقلالية هذه المنظمات لا يعني ابتعادها عن السيّاق الاجتماعي والثقافي العام فهي نتاج له، وليست حبيسة له، أو أن لا تعمل على تغييره.[6]

تعاني منظمات المجتمع المدني من العديد من العوائق، التي تحول دون تحقيق شراكة جيدة أبرزها:[7]

---

(1) حسن دخيل، **اشكاليات التنمية الاقتصادية المتوازنة**(بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2009)، ص.153.

(*)يقصد بالاستقلالية الذاتية هنا، لحظة الوعي والادراك، وعي فئة اجتماعية لذاتها، وبذاتها فتدرك ما تريد وكيف تصل الى ما تريد، كما تحدد الطريقة المؤسسية لتقود ذاتها بذاتها، والطرق المعرفية(النظرية) التي من خلالها تفكر وتتحدث وتعبر عن ذاتها. للاطلاع أكثر انظر: تيسير محيسن، "**في ضوء الثورات العربية: مساهمة في اعادة قراءة مفهوم المجتمع المدني عربياً**"، مجلة تسامح، 36، مركز رام الله لدراسات حقوق الانسان، (2012): ص.03.

(2) عزمي بشارة، "**المجتمع المدني**"، (محاضرة ألقيت في ملتقى النهضة الشبابي الثاني، قطر: أفريل، 2011).

(3)كريم أبو حلاوة" **إعادة الاعتبار لمفهوم المجتمع المدني في العالم**"، مجلة عالم الفكر03(مارس 1999): ص.13.

(4) أماني قنديل وآخرون، **مواطنون: دعم المجتمع المدني في العالم** (القاهرة: دار المستقبل العربي، 1994)، ص.149.

(5)صالح زياني، "**القطاع الثالث ودوره في مجال الخدمة الاجتماعية**"، مجلة الامن والتنمية 05(جوان 2013): ص.10.

(6) باقر النجار، "**المجتمع المدني في الوطن العربي**"، المستقبل العربي، 338(2007): ص.63.

(7) كامل مهنا، **تأثير منظمات المجتمع المدني في العالم العربي في السياسات العامة: معوقات واقتراحات**(بيروت: المركز اللبناني للدراسات، 2004)، ص ص.5-6.

- العائق التشريعي: إن حرية تأليف الجمعيات مكفول في دساتير وقوانين معظم الدول، بما فيها دول العالم النامي، وهو ما يسمح في النظام الديمقراطي، بتحويل هموم الافراد ونشاطهم الى عمل جماعي منظم فهي القاعدة التي تقوم عليه الهيئات والأحزاب والنقابات، والتي من دونها لا يوجد مجتمعاً مدنياً فاعلاً، ولكن تصدم هذه الهيئات بإجراء التراخيص المسبقة التي يصدرها وزير الداخلية، الامر الذي يعرض حرية التأسيس الى التضييق؛ خاصة تلك الجمعيات التي لا يحظى موضوعها برضى السلطة السياسية، خاصة المهتمة بأمور الشأن العام.

- عدم تبلور دور المجتمع المدني بشكل مستقل عن الدولة: حيث لم تتمكن بنى المجتمع المدني من تحديد مجال متميّز عن الدولة وعن البنى التقليدية الموروثة والانتظام على أساس مفاهيم معاصرة وعلاقات تنتمي الى عصر الدولة الحديثة.
- صعوبة الانتقال من الخدمات الى التنمية: إن التنمية بمفهومها الجديد تتطلب تخطيطاً واعياً، فهي كونها مسؤولية كل أفراد المجتمع تتطلب قناعة والتزام فكري بالسعي والعمل على تعديل "المخلفات القديمة"، لتحقيق الصالح العام، إلا أن هيئات المجتمع المدني، لا تزال تعاني من صعوبات في الانتقال من ذهنية الخدمات على أهميتها الى برامج التنمية.
- عدم انسجام طبيعة برامج عمل مؤسسات المجتمع المدني مع المفاهيم الجديدة خاصة ما تعلق بالعامل البشري، وتوسيع قاعدة المشاركة في عمليات التنمية، وحرية المبادرة، واقتران العمل الجمعوي بالمشاركة والتحفيز لتحقيق أهداف التنمية.
- عدم توفر الاحصاءات والمعلومات الدقيقة مما ينتج عنه عدم التمكن من وضع سياسات عامة إنمائية شاملة، يحدد من خلالها دور كل جهة، من حكومة ومؤسسات مجتمع مدني، وهيئات خاصة ودولية ، كما أن سياسات التمييز الموجودة بين الدولة وبين جمعية وأخرى ينعكس على العلاقة الداخلية بين الجمعيات من ناحية، وبينها وبين الدولة من ناحية ثانية، خصوصاً فيما يتعلق بتوزيع المساعدات والأدوار واتخاذ المواقف من السياسات الانمائية للدولة.
- ضعف التمويل: إن تراجع المساعدات يولد صعوبات لدى منظمات المجتمع المدني، خاصة تلك المتعلقة بتوزيع المساعدات والاغاثة، ناهيك عن أن ضعف التمويل لا يمكّن تلك الجمعيات والمنظمات من تقوية وبناء قدراتها الذاتية والقيام بالدراسات والتدريب وغيرها.

2) التنمية المحلية:

إن اختلاف الموارد الطبيعية واختلاف توزيعها على المناطق الإقليمية، يؤدي إلى اختلاف درجات وطبيعة ومستويات ومجالات التنمية المطلوبة.

-مستويات التنمية: يمكن التمييز بين التنمية الوطنية والتنمية المحلية في:

أ- التنمية الوطنية: تعتبر عملية يتم فيها تشغيل جميع القطاعات واستغلال كل الموارد والإمكانات المتاحة وهي عملية تقتضي وجود تخصص وتناسق بين الوحدات الإنتاجية، وجود شبكة إنتاجية واسعة تشمل كل القطاعات والأقاليم عبر الوطن.

ب- التنمية المحلية: تعرف بأنها إسهامات تقوم عن طريق المهنيين والمواطنين لزيادة التضامن من داخل المجتمع، وتحريك المواطنين نحو تحقيق المساعدة الذاتية، وتشجيع القيادات المحلية للشعور بالمسؤولية ودعم المنظمات المحلية[8].

أما بالنسبة لمجالات التنمية فيميّز بين العديد من المجالات، حسب الجانب الذي تمسه عملية التنمية:

1- التنمية الاقتصادية:

يتناول الاقتصاديون موضوع التنمية كمسألة اقتصادية بحتة ويستعملون مصطلحي النمو والتنمية الاقتصاديين ويعرفونها بأنها "زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد".

---

(8)-وسيلة السبتي ، **تمويل التنمية المحلية** (القاهرة: دار ايتراك الدار الهندسية، 2009)، ص. 19.

2- التنمية الاجتماعية:

وتعرف على أنها إحداث تغيير حضاري في طريقة التفكير والعمل والحياة عن طريق إشارة وعي الناس بالبيئة المحلية من أجل المشاركة في تنفيذ برامج التنمية لإحداث التغيير اللازم لتطوير المجتمع.

3- التنمية السياسية:

تعرف بأنها "مجموعة الأفكار التي يمكن أن يدلى بها للمساهمة في تكوين رأي عام للتأثير به على القرار السياسي، وببساطة هي المشاركة في صنع القرار السياسي عن طريق الأحزاب، الجمعيات، النقابات، فالتنمية السياسية هي مستوى متطور من الفكر يبحث عن ترقية علاقة الدولة بالمجتمع"[9].

4- التنمية الإدارية:

تعرف بأنها تطوير قدرات الإداريين وتحسين أدائهم والتأثير على البيئة التي يعملون فيها، عن طريق دراسة الهياكل التنظيمية وإجراءات العمل وتحديث القوانين واللوائح المعمول بها ... الخ.

مما سبق يتبين أن التنمية المحلية هي عبارة عن أسلوب عمل لتحقيق التنمية الوطنية وذلك بالانتقال من القاعدة نحو القمة لتحقيق الرفاهية الاقتصادية، وتحسين أفضل لنوعية الحياة[10].

من المتعارف عليه أن التنمية تتضمن، الحس التضامني والعمل التطوعي لنجاح عملياتها ومراحلها ما ينتج عنه، نسج علاقة تكاملية بينها وبين الحكومة، ولأدل على ذلك انخراط العديد من المواطنين، في هذه المنظمات من أجل المساهمة في تحديث وترقية الحياة، من شتى النواحي، لوعيهم بضرورة خلق شبكات وسيطة بين الدولة والمواطن.

فالمشاركة في التنمية المحلية بالتحديد، يتطلب الاعتماد على الموارد المحلية، خاصة إذا تم التخطيط لمشروعات محلية ، فاستعمال موارد المجتمع المعروفة لدى أفراده، أسهل لديهم من استعمال موارد جديدة غير معلومة، إذن مشاركة المورد البشري في التنمية المحلية أمر ضروري لتحقيق نجاعتها وفعاليتها حيث الارتقاء وتحقيق التقدم المحليين.

يمكن تعريف التنمية المحلية، بحسب ذلك، على أنها نتاج المفهوم الأم، وهو "التنمية"، وهو مفهوم واسع، الذي يعني الهدف الأسمى لترقية الأفراد، الأسر، والمجتمعات والأمم في العالم، وهي طبيعية في معناها، الذي يمس كل أشكال الحياة على كوكب الأرض "أما التنمية المحلية فلها جوانب متعلقة بالمجتمع مع ادراج قضايا التنمية البشرية، لترقية المجتمعات المحلية ومنها: [11]

-زيادة انتاجية المجتمعات المحلية، وهو ما يتعلق بالنمو الاقتصادي.

-التوزيع العادل للمداخيل.

-تكريس الحرية، والمشاركة في الحياة الاقتصادية، والسياسية.

-حرية النفاذية(التمكين)، للموارد: التعليمية، الصحة، الشغل والفرص، والعدالة القضائية...الخ.

بهذا يمكن القول، أن مفهوم التنمية لم يعد يقتصر على أن العائد من جهود التنمية، هو تحقيق النمو الإقتصادي، ورفع مستوى دخل المواطن، بل يتعداه الى ترقية لجوانب الاجتماعية، والثقافية والسياسية أي التنمية بمفهومها الانساني الشامل، بإدماج حقوق الانسان كمحاور أساسية للتنمية الشاملة والمتكاملة كالحق في الحرية، العدل والمساواة...الخ، لإنجاح عمليات التنمية

---

(9)-وسيلة السبتي، المرجع نفسه، ص.20.

(10)-المرجع نفسه، ص.21.

(11) Katar , Singh. **Rural development principles: politics and management**, (sage knowledge-faculty, sage publications, INC, 2012), pp.02-03.

وتحقيقاً لأهدافها، كما يعتبر "الحق في التنمية"(*) حق غير قابل للتصرف، وبموجبه فإن لكل إنسان الحق في الاسهام والمشاركة في صناعة وتنفيذ قرارات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والثقافية، والسياسية والتمتع بها، وهذه التنمية تجسّد جميع حقوق الانسان والحريات الأساسية.(12)

كما تعريف التنمية المحلية بأنها" العملية التي تتظافر فيها جهود الأهالي مع جهود السلطات الحكومية، لتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية، والثقافية للمجتمعات المحلية، والعمل على تكامل هذه المجتمعات في حياة الأمم، وتمكينها من الاسهام اسهاماً كاملاً في التقدم القومي".(13)

من خلال هذه التعاريف، يمكن القول بأن التنمية المحلية هي أسلوب عمل ينطلق من الجزء الى الكل، يقوم على أسس ومبادئ علمية تهدف الى رفع وتحسين وترقية الاطار المعيشي لكل أفراد البيئة المحلية.

3) الحكم الجيّد

لقد ظهرت العديد من المتغيّرات التي جعلت من كون الدولة، فاعلاً رئيساً في صنع السياسات العامة موضع مراجعة، فكنتيجة لازدياد أهمية البيئة الدولية، وانعكاسات العولمة، وثورة الاتصالات، والضغوطات الداخلية والخارجية، أصبحت قدرة الحكومات تزداد ضعفاً، لممارسة وظائفها التقليدية على النحو المعروف ما جعل الاهتمام بقضية الشراكة، بين عدة فواعل، في إدارة شؤون الدولة والمجتمع، يأخذ حيّزاً واسعاً من قبل المهتمين بقضايا الحكم الجيّد، هذا كله أدى الى إعادة النظر في أسلوب التخطيط المركزي، كأداة للتعبئة والاتجاه الى توزيع المهام الى القطاعات الغير رسمية.

الحكم الجيّد "good governance"كمفهوم، ظهر مع بداية عقد التسعينات، وأصبح شائعاً لدى خبراء الادارة، وبشكل خاص من قبل المنظمات الدولية، كالبنك الدولي، وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي UNDP ويفسر لنا هذا المفهوم، بأنه عندما تتسم الحكومة بالانعزال عن المواطنين، يستوجب ايجاد ممثلين لهؤلاء المواطنين، يتولون مهمة المشاركة في رسم السياسات، خاصة برامج التنمية المحلية في المناطق الفقيرة والنائية، وبالتالي ينشأ تفاعل ما بين الحكومة وباقي المؤسسات الاجتماعية الاخرى ويسمى ذلك "بالإدارة المجتمعية".(14)

يمكن تعريف الحكم الجيّد بأنه" ممارسة السلطات الاقتصادية والسياسية والادارية، لإدارة شؤون المجتمع على كافة مستوياته، ويتكون من الآليات والعمليات والمؤسسات التي من خلالها يستطيع أن يشكل مصالحهم، ويمارسون حقوقهم القانونية، ويؤدون واجباتهم ويناقشون خلافاتهم".(15)

إذن وبمفهوم موسع هو التقاليد والمؤسسات والعمليات التي تقرر كيفية، ممارسة السلطة، وكيفية سماع صوت المواطنين، وكيفية صنع القرارات في قضايا ذات اهتمام عام. ودون الخوض أكثر في تفاصيل عناصره وأساسياته، يمكن حصر أهداف الحكم الجيّد على النحو التالي:

-يعمل الحكم الجيّد على تحقيق الانسجام والعدالة الاجتماعية، وتحسين مستوى المعيشة للمواطنين(الحياة الكريمة).

(*) إعلان الحق في التنمية الصادر في 1986/12/04، عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، المادة الأولى، وقد جاءت لتعزيز التنمية البشرية، كحق من حقوق الانسان، ضمن الحاجات الأساسية.

(12)هالة خالد حميد، "التنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي: اشكالية حقوق الانسان"(ورقة بحث قدمت في الملتقى الدولي حول: "التنمية المستدامة ومستقبل المنطقة العربية"، طرابلس، ليبيا، 2005)، ص.12.

(13) سامية محمد جابر وآخرون، **علم اجتماع المجتمعات الجديدة** (الاسكندرية: دار المعرفة الاجتماعية،2000)، ص.15.

(14)زهير عبد الكريم الكايد، **الحكمانية : قضايا وتطبيقات**(القاهرة: منشورات المنظمة العربية للتنمية الادارية، 2003)، ص.07.

(15) تقرير برنامج الأمم المتحدة الانمائيUNDP ، "**الحكم الجيّد للتنمية البشرية المستدامة**"، وثيقة السياسة، نيويورك، 1997، ص.3.

-تحقيق الشرعية للمجتمع، بالنظر الى حقه في ممارسة حقوقه السياسية، والاقتصادية، الاجتماعية، والثقافية.

-الفعالية في الوصول الى مستويات من التنمية، وفي تخصيص واستغلال الموارد العامة.

-الحكم الجيّد في اطار التنمية المحلية، يُعنى بضرورة وجود شبكة من مؤسسات الحكومة، القطاع الخاص والمجتمع المدني، ويعمل هؤلاء على خلق وادامة بيئة اجتماعية تسمح بتنمية بشرية جيّدة، لتشمل كافة الجماعات في المجتمع.

-يعمل الحكم الجيّد على الربط، بين الجوانب السياسية للمفهوم والمحددة في(القيّم الديمقراطية، الشرعية، المساءلة...الخ)، وبين التحليل الاجتماعي(تقليص سطوة وحجم المؤسسات الحكومية، تشجيع الاتجاه نحو القطاع الخاص والمجتمع المدني).(16)

✓ **ثانياً: شبكة التعاقدات بين الفواعل، لتحديد الأدوار في برامج التنمية المحلية**

لقد كانت هناك دعاوى للحكومات، لتوطيد التعاون مع المجتمع المدني والقطاع الخاص وباقي التكوينات، لتهيئة بيئة مواتية للشراكة في مجال السكان والتنمية، في مناخ من الشفافية والديمقراطية، وكما جاء في دراسة "روبرت بوتنام" حول شبكات الثقة(*)، يمكن الحديث عن خلق مجال من التعاون الايجابي بين مجموعة الفواعل، وهي المجموعات المجسدة لرأس المال الاجتماعي، وبالتالي يكون ثمرة هذا التعاون مخرجات ايجابية(وهي انجازات لتحقيق التنمية مثلاً)، وعلى أساس ذلك التداخل المؤسس معيارياً، يتم تحقيق المصالح المحلية، بشكل علائقي تضامني، مع التركيز على دور الحكومة في مراقبة وتعزيز هذا التعاون ودعمه، كي لا يكون سلبياً، وبالتالي ظهور الفساد والسعي للمصالح الضيقة.

إن محور الشراكة الفعلية، لخلق هذه التعاقدات يكمن في التعرف على كيفية توزيع أنشطة التنمية داخل الدولة الواحدة، وفي المنطقة المحلية على وجه التحديد؛ فلقد تحول المجال الجغرافي، الى مكان علائقي متنوع، يقوم على علاقات تفاعلية داخلية في حالة التنمية، وقد تبلور بشكل جديد خلا السبعينات والثمانينات، بشكل يجعل من التنمية عملية تفاعلية، تتم في وسط معين، هو" الوسط المحلي"؛ فابتداءًا من "فرنسوا بيرو"، صاحب نظرية "أقطاب النمو"، بدأ ينظر الى التنمية كعملية تراكمية، مركزة النشاط في نقاط أو عقد معيّنة، من خلال منطق معيّن لعلاقات التفاعل المحلي.

تتميّز المنطقة المحلية ببعدين أحدهما ذو طابع اقتصادي: يهدف الى تقوية القدرة الانتاجية، والابتكارية، والآخر تنظيمي: مكوّن لراس المال الاجتماعي، وعليه فإن مفهوم التنمية في هذ المنطقة يعني حشد الموارد الممكنة، طبيعياً، بشرياً، ومالياً، واجتماعياً، وخلق مجموعة عنقودية للتنمية والتنافسية.(17)

فالتنمية الحقيقية، المحلية منها ينبغي ألا تؤول الى تضارب المصالح، والجهات والأقاليم، أو الى تشتيت المجتمع، أو تفكيك الدولة، وإنما المشاركة الجماعية فيها، تسهم في توفير العدالة الاجتماعية والاهداف الانسانية والاجتماعية؛ فالتنمية عملية مستمرة ومتصاعدة، تعبيراً عن تجدد احتياجات المجتمع وتساهم فيها أغلب القطاعات والجماعات ، وتمتلك القدرة على تحقيق الاستخدام الأمثل لموارد المجتمع انتاجاً وتوزيعاً.(18)

إن اعطاء المجتمع المدني، والقطاع الخاص، بُعداً اضافياً في اطار الحكم الجيّد للشراكة في صناعة ومتابعة القرارات، وتنفيذها في كل المجالات الاقتصادية والاجتماعية، هو ما يضع هذه الفواعل أمام مسؤوليات مضاعفة، تُملي عليها تحسين أدائها،

---

(16) حسن خليل، **السياسات العامة في الدول النامية** (بيروت: دار المنهل اللبناني، 2007)، ص.22.

(*) حول هذا الموضوع يمكن الرجوع كذلك الى دراسة:

Francis Fukuyama, **"social capital civil society and development",** third world quarterly, vol22, n: 01, 2001, p.09.

(17)محمد عبد الشفيع عيسى، "**مفهوم ومضمون التنمية المحلية ودورها العام في التنمية الاجتماعية**"، مجلة بحوث ودراسات عربية 44(2008): ص.09.

(18) حسن دخيل، **اشكاليات التنمية الاقتصادية المتوازنة**، مرجع سابق، ص.160.

وتطوير مفاهيمها، ومبادئها العامة، وأهدافها وآليات عملها من خلال التنسيق وتبادل المعلومات والخبرات، وعلى نحو يتيح معه، خلق جو من التعاون والشفافية والاحترام في اطار المصلحة العامة، فأخذ المبادرة من طرف هؤلاء الفواعل أو الشركاء عندما لا تبادر الحكومة بالعمل، يسهم في انشاء المشاريع المحلية، مثال على ذلك، ما بادر به الصحفيين الفلبينيين في انشاء مشروع المحافظة على المياه النظيفة، وعرفت هذه المبادرة ب" السير الاقتصادي لمدينة باجيو" Baguio City Eco-Walk، وتمت بمشاركة مئات الأفراد والسياسيين، ورجال الأعمال، وهي عموماً إعادة هندسة النظام الاقتصادي، الهادر للمياه في تلك المنطقة.(19)

إن نموذج التنمية المحلية التكاملي في اطار الحكم اليد، يقوم على خلق مجموعة مشاريع، تشمل كافة المجالات (الاقتصادية، والاجتماعية)، وجميع المجالات الجغرافية(ريف، حضر، مناطق صحراوية...الخ)، ما ينجم عنها تحقيق توازن انمائي مبني أساساً على التنسيق والتعاون الشبكي(Networks) ما بين الجهود الحكومية المخططة، والمقترحات واستشارات المناطق المحلية الاخرى، وتكييفها بما يخدم المنطقة الواحدة وبناءاً على الموارد المتاحة.(20)

فمشاركة جهود الاهالي، والمجتمع المدني والقطاع الثالث(الخاص)، اضافة الى الحكومة هو في بدايته، قاعدة للتنمية السياسية، التي هي مقدم للتنمية الاقتصادية، وهي نمط لسياسات المجتمعات الصناعية وهي تحديث سياسي، وهي تنظيم للدولة القومية، على حد تعبير" لوسيان باي"(*)، حيث يرى بأنها مقدمة لتنمية إدارية وقانونية، وهي بناء للديمقراطية، وهي استقرار وتغيير منتظم، وهي جانب من الجوانب المتعددة لعملية التغيير، وهي اقامة المؤسسات وتحقيق الاهداف العامة.(21)

كما ينظر الى المشاركة الشبكية، كمقدمة لتنمية مستدامة لحقوق الانسان؛ فهذه لأخيرة قاعدتها التوسع في الحريات والحقوق الانسانية، وهي ممارسة كل الناس لعمليات التنمية، فالمعضلة التي تواجه مجتمعات العالم الثالث مثلاً هي العناية بتنمية الحقوق وتوطينها كثقافة سائدة، وبالتالي هي أعباء اضافية تضاف الى أعباء التنمية، فالمسألة ليست مجرد إقامة مجتمعات وإصلاح واستقرار، بقدر ما هي إقامة معمار تنموي متكامل تتوفر فيه، أنماط جديدة في العمل والانتاج والاستهلاك، وظهور علاقات جديدة للحكم الجيّد، محورها الانسان وحقوقه.

من بين الخطوات الواجب القيام بها، لتجسيد شراكة حقيقية لمنظمات المجتمع المدني، في الحياة السياسية والاقتصادية على نحو جيّد ما يلي:(22)

- ضرورة التصالح السياسي مع منظمات المجتمع المدني، وباقي الفعاليات الأهلية والاجتماعية، بإتاحة فرص التجمع والتعبير عن حاجات الناس الحقيقية، هذا ما يخدم الفقراء والمظلومين، حيث يكون المجتمع المدني بمنزلة أداة من الأدوات التي يمكن بها تقوية أصواتهم.

-ضرورة العمل بالمرجعيات المحلية الموجودة في ثقافة المجتمعات؛ فنجد في المجمعات الاسلامية مثلاً مبادئ عامة للعمل ك: التكافل، التضامن، الاحسان، الانفاق في سبيل الله....الخ، والاعتماد في نفس الوقت على المرجعيات الغربية ك: الديمقراطية، المواطنة

---

(19)Tim Plumper, and John Graham, **Governance and good Governance: international and abrigional perspectives**(Canada: institute on Governance, 1999), p.05.

(20) أنظر: نبيل السمالوطي، **علم اجتماع التنمية: دراسة في اجتماعيات العالم الثالث** (بيروت: دار النهضة العربية، 1981)، ص.190.

(*)أنظر دراسة:

Lucian. W, Pye, aspects **of political development** (Boston: little Brown and company, 1966), pp.33-43.

(21) نصر محمد عارف، **نظريات التنمية السياسية المعاصرة: دراسة نقدية مقارنة في ضوء المنظور الحضاري الإسلامي** (القاهرة: دار القارئ العربي، 1994)، ص.232.

(22) ابراهيم أحمد ملاوي،" **أهمية منظمات المجتمع المدني في التنمية**"، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، 02(2008): ص.260.

الحزبية،...الخ، وحتى في المجتمعات المسيحية أثبتت الدراسات الحديثة أن ربط العمل التطوعي التنموي، بتعاليم الكنيسة، يزيد من درجة الانخراط في أعمال المصلحة العامة، لاسيما عند الشباب.

-ضرورة تقديم الدعم والتمويل المالي، لمنظمات المجتمع المدني، خاصة على مستوى المجتمع المحلي، للقضاء على نقص الموارد المالية، من جهة ولتفادي دخول هذه المنظمات في تعاقدات مالية خارجية، ذات أهداف وأجندات ايديولوجية.

-ضرورة إعادة هيكلة الأجهزة الادارية، لتقليص البيروقراطية، واستحداث إدارات متخصصة، وعلى درجة عالية من الكفاءة.

-على منظمات المجتمع المدني بدورها، تكوين نفسها من خلال برامج عمل ذات رؤى واضحة، واخضاع أفرادها لخطط تنموية، وبرامج محددة، ضمن جداول زمنية تعكس، مدى النشاط والأهداف التي يمكن تحقيقها أو تنعكس على التطوير النوعي لنشاطاتها.

-ضرورة أن تتبنى منظمات المجتمع المدني، الخطاب التنموي، ضمن ما تتبناه من العمل الخيري، بحيث تصبح توازي عمل مؤسسات الحكومة في تبني برامج التنمية، وبناء المجتمعات(صحياً، وتعليمياً، وثقافياً، وترفيهياً...الخ).

-ضرورة أن تنفرز منظمات المجتمع المدني، عن الأحزاب ودعمها، والحركات، والعشائر، ورجال الأعمال، أو أصحاب النفوذ، كي لا تفقد استقلالية قراراتها الادارية والمالية، والابتعاد عن الأهالي وهموم المجتمعات المحلية.

-على الحكومات أن تفتح مجالات منظمات المجتمع المدني ضمن قوانينها، وإزاحة الغموض عن أهداف وجودها، وتوضيح جدوى الاعتراف بها كشريك وفاعل رئيس في التنمية، دون مراقبتها والسيطرة عليها، ومن ثم احتوائها.

كما يمكن أن نظيف على ذلك أن العمل التنموي على مستوى المجتمعات المحلية يحتاج الى:

-بناء الفرد المتميّز، وتعزيز قدراته، من خلال دعم وتطوير نمط العلاقات الأسرية، والادارية، وضمن منظمات المجتمع المدني، التي تشكل وتصقل الفرد.

-توجيه الافراد لاكتساب المعرفة، والتثقيف الاداري لفهم واستيعاب جدوى المشاريع التنموية المراد انجازها.

-ضرورة أن تتبنى الحكومات التوجه نحو اللامركزية في إدارة المؤسسات، وفتح المجال أمام شبكة الشركاء (المجتمع المدني، القطاع الخاص...الخ)، للمساهمة في تقديم الخدمات، وإدارة الشأن المحلي، تسييراً، وتنفيذاً ومراقبةً.

-ايجاد القنوات المساعدة على مساهمة منظمات المجتمع المدني، كالهيئات الادارية والمجالس المنتخبة، وتذييل الصعاب أمامها في مجال الاتصال والحوار....الخ.

✓ **ثالثا: مخرجات شبكة التعاقدات والشراكة: من خلال برامج التنمية المحلية.**

ترغب العديد من الدول حالياً على توزيع، سلطاتها المركزية وتخفيف الضغط على المؤسسات العمومية من خلال، تقاسم الأعباء التنموية مع باقي الفواعل (المنظمات الغير حكومية)، لما لها من أهمية كبيرة في حياة الفرد والأسرة والمجتمع، سواء من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية، أو الصحية أو الثقافية أو غيرها، لا سيما أن هذه المنظمات لا تهدف الى الربح، كما أن مجالاتها تتراوح بين حقوق الانسان والمرأة، والعدالة والتنمية، الاعمال الخيرية، الاغاثة، المساهمة في تطوير أنظمة التعليم، تطوير مشروعات صغيرة لفائدة العاطلين عن العمل، عن طريق تأهيلهم وتدريبهم...الخ.

بالتالي تساهم منظمات المجتمع المدني في برامج التنمية المحلية من خلال:

-برامج خلق مشروعات انتاجية على المستوى المحلي، كما يتم خلق تنظيم اجتماعي أكثر مساواة، يعمل على حل المعضلات ميدانياً في مجال الصحة، البيئة والتربية.

-نموذج التنمية من أسفل وفق نموذج التعاقدات، يعمل على تحقيق الاستقرار الاجتماعي من خلال مكافحة الفقر والجريمة، خاصة من خلال تقديم مساعدات مالية مباشرة أو عن طريق التعليم والتثقيف والتأهيل.

-تسهم منظمات المجتمع المدني وباقي الشركاء في القضاء على البعض من نسب الفساد الاداري والرشوة، من خلال شبكة العلاقات والاتصال مع الاجهزة الحكومية، ناهيك عن تقوية الانسجام مع الحكومة لتكريس قيّم الديمقراطية.

-يعزز وجود الشراكة في اطار الحكم الجيّد، الفاعلين على ايجاد الحقائق، واسماع صوت المجتمعات المحلية، وبالتالي اصدار طرق وأساليب جديدة للعمل.(23) حيث يعمل هؤلاء على مواجهة مشاكل القطاع العام ومخرجاته الغير مجدية، في المناطق المحلية، وبالتالي ايجاد الحلول المناسبة لها.(*)

-تعمل مساهمة ومشاركة منظمات المجتمع المدني، مع أهالي المجتمعات المحلية وفي ظل اللامركزية الادارية، وفي ضوء معالم الحكم الجيّد، على إدارة النفقات العامة المحلية بشفافية، ومراقبتها، كما المساهمة في صناعة قرارات الاستثمار المحلي ذو الفائدة الاقتصادية، وهذا كله نوع من" المشاركة في المسؤولية".

-زيادة نصيب الفرد المحلي من الدخل القومي من خلال دعم المشاريع الخاصة والصغيرة، لدى الأسر المنتجة وتذييل العقبات أمامها، في المساهمة في الاستثمار المحلي، وبالتالي تقليص حجم العزوف عن المشاركة في الحياة العامة للأفراد؛ بمعنى تحقيق التراكم الاقتصادي في البناء الاجتماعي.(24)

-تعمل التنمية المحلية التشاركية، على زيادة الاعتماد على الموارد المحلية، وتنمية القدرة المحلية على توليد التكنولوجيا، وتوطينها واستخدامها بالرغم من التوجهات العامية لعولمة الاقتصادات.

-زيادة نسب تمكين المرأة من التعليم والصحة والمشاركة، في النشاط الاقتصادي وفي مجال الحياة العامة.

-يعمل الشركاء(الفواعل) على مستوى المجتمعات المحلية على نقل خبرات وتجارب ناجحة في العالم من خلال برامج التوعية والتكوين التي يتلقونها باستمرار، حيث أكد الباحث" توماس شيرارد" على التنسيق بين منظمات المجتمع المدني، والمجتمع المحلي ومن ثم تطبيق النموذج المثالي والموائم له.(25)

-تشجيع الأهالي على القيام بالمشروعات الاستثمارية الخاصة، وتقديم المشورة والدعم التقني والمعلومات والموارد المساعدة على انشاء نشاطات جديدة.

-خلق بنية تحتية، تؤدي الى تحسين خدمات النقل والمياه وخدمات الصرف الصحي، وأنظمة الطاقة والاتصالات، وأجهزة مكافحة الجريمة، ووسائل الراحة وغيرها.

-يساهم المجتمع المدني والقطع الخاص بالتعاون مع الاسر المنتجة على تعزيز الصناعات المتجهة نحو النمو الذاتي، والتي توفر فرص عمل للعمال من ذوي الدخل المتدني.

-يعمل الشركاء في ظل التعاقدات على القيام بمراجعة جميع الانظمة، والاجراءات الادارية في إطار السلطات المحلية، وبتعديل وحذف واضافة ما تحتاج اليه عملية التنمية، وبالتالي خلق المناخ المناسب للقيام بنشاطات الأعمال الاستثمارية وتوفير مرونة لسير عمليات الإستثمار.

-التنفيذ المخلص والكفاءة لاستراتيجيات ومشاريع التنمية المحلية ومراقبة تنفيذها، والمساهمة في صنعها يؤدي الى تحسن جودة الأداء التنموي المستمر، لدى أفراد المجتمع المحلي.

---

(23)Neil, Anderson, **Public participation in decision making in partnership for governance**. (Washington dc: EDI world bank, 1996), p.13.

(*) أنظر نموذج الحكم الجيّد بالشراكة، وهو برنامج عمل لبناء القدرات واشراك المجتمع المدني في تحسين الخدمات العامة، ويحدد هذا النموذج أدوار كل من المؤسسات المحلية والاقليمية، والمركزية الحكومية، والقطاع الخاص وغيرها في العملية التنموية الديناميكية.

(24) محمد نصر مهنا، **التنمية الاجتماعية والاقتصادية على المستوى المحلي، ودورهما في تحقيق التنمية الوطنية**(القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الادارية، 2008)، ص.115.

(25) الأمين عوض حاج ابراهيم، وحسن كمال الطاهر، "**الاطر المؤسسية للمجتمع المحلي والشراكة في تحقيق التنمية**"، أوراق بحثية منشورة، أوت، 2007.

✓ **رابعاً: العمل الشبكي التعاقدي في إطار التنمية المحلية وقوة الدفع الداخلي**

لقد أثارت نظرية النمو الداخلي، مضامين جديدة يتم بموجبها، اعطاء قوة لعملية التنمية المحلية ومنها: توفر المعلومات والتمويلات في مجال البحث والتطوير لخلق معارف جديدة، والاستثمار في التعليم من القوة العامة لتعزيز القدرة على الابتكار محلياً، وبالتالي تشجيع النمو الذاتي، ويتضمن نموذج النمو الداخلي اطاران نظريان مفسّران وهما:

-الأول يفسر نمو المنطقة المحلية، وتحوّلها الى منطقة صناعية.

-الثاني يفسّر النمو المحلي بقوة الابتكار.

كما يجب أن تتوافر لدى المنطقة المحلية، المراد تنميتها بتظافر الجهود والشراكة التعاقدية ما يلي:

*التقارب الجغرافي بين المنشآت في المنطقة المحلية

*التقارب الاجتماعي.(26)

تلتقي هذه النظرية مع الطرح الي قدّمته، أجهزة الأمم المتحدة وهو التسليم بوجد قاعدة، يعوّل عليها وهي دور الأهالي والمجتمع المدني والقطاع الخاص، في خلق ظروف التقدم الاجتماعي والاقتصادي في المجتمع أو المنطقة المحلية، مع تكامل هذه الجهود و مؤسسات الحكومة ضمن خطة التقدم القومي، وسمي هذا الطرح بنموذج "التنمية من أسفل"، وهي تخلو من أي رؤية أيديولوجية. وتتمثل أهم عناصرها في:(27)

1-التأكيد على المشاريع الصغرى لتحقيق استقلال السكان من خلال الاعتماد على الموارد المحلية، وعدم الاتكال على التكنلوجيا أو الموار الأجنبية.

2-تعديل أبنية المجتمع، بغرض ادماج السكان الريفيين، الفقراء في التنمية العامة.

3-ضرورة استعمال الوسائل الاقتصادية، والاجتماعية المناسبة لخصوصيات المجتمع، والقابلة لترقيته.

4-تطوير المنتجات المعيشية التقليدية.

5-ضرورة ترقية المرأة والحقوق العامة.

لذلك ترى منظمة العلم الدولية، بأنه يجب على الحكومة تدعيم جميع الذين اضطروا الى الاعتماد على ذكائهم، وفرصهم ومعونة اقربائهم في سبيل ايجاد عمل لهم في المدن، وبمعنى آخر لابد على الدولة أن تتسامح مع القطاعات الأخرى الغير حكومية، حتى تتمكن من تحقيق دفع للاقتصاد المحلي.

هناك من يرى بأن هذه الشراكة التعاقدية، قد تؤدي الى نتائج عكسية، حيث يمكنها أن تخلق اقتصاداً موازياً، يهيمن على نواحي الحياة المحلية، ناهيك عن ظهور بؤر للتهرب الضريبي، والتجارة المحضورة، وهذه الأنشطة موجودة أصلاً داخل المجتمعات المحلية، وبالتالي اضفاء الطابع الرسمي على الفقر. بالمقابل يمكن الرد على ذلك، أن هناك تجارب رائدة في مجال الشراكة المجتمعية، أثبتت جدارتها خاصة في الولايات المتحدة، الهند، وحتى في الأردن ومصر، لكن هناك بعض من العوامل التي تساعد على نجاح هذه الشراكة وهي:(28)

-الحضور القوي والداعم، لأجهزة الحكومة أثناء التخطيط للمشاريع المحلية، ومتابعة تنفيذها مع باقي الشركاء.

---

(26)Robin, Monsell, "**power and interests in developing knowledge societies: exogenous and endogenous discourses in contention**", IKM working paper n°11m august 2010, p.07.

(27) نور الدين زمام، **القوى السياسية والتنمية** (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2007)، ص.118.

(28) أحمد مصطفى خاطر، **تنمية المجتمعات المحلية: نموذج المشاركة في اطار ثقافة المجتمع** (الاسكندرية: المكتب الجامعي الحديث،1999)، ص.94.

-وجود دراسات استشرافية، فيما يخص حجم الموارد والنمو الديمغرافي في المجتمعات المحلية، للتحكم في رفاهية أفراد المجتمع المحلي.
-القضاء على العوامل الاجتماعية، في النظم الاجتماعية السائدة؛ مثل نظرة أصحاب الملكية الفردية الذين يعارضون أنماط التغيير، والتحضر كونهم يعتقدون أن التنمية المحلية، ومشاريعها تستهدف استقرارهم.
-القضاء على العوامل الثقافية السائدة، كالتقاليد والاعراف التي يؤمن بها الاهالي، والتي يمكن أن تعيق تنفيذ المشروعات.
-العمل على ايجاد قيادات واعية، ومدربة وقادرة على اتخاذ القرارات الهادفة، ناهيك عن تطوير النظم الادارة الملية، ونظم الاتصال، والعلاقات العامة بين الأجهزة الادارية وباقي الفواعل(الشركاء).
-توفير الدعم المالي والمرافقة، لإقامة القواعد الأساسية للتنمية خاصة، في المناطق الفقيرة والنائية، من قبل الداعمين(الحكومة، رجال الأعمال، التبرعات...الخ.).
-التخطيط الجيّد للبرامج التنموية، لتتناسب وحاجات المجتمع المحلية نظراً لاختلاف المناطق والأقاليم مع ظروفها ومواردها، بالإضافة التجانس مع مبادئ التنمية الوطنية الشاملة والمتكاملة.
-منح منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص، حاجتهما من الأراضي لإقامة منشآتها الخيرية، والتنموية، وتقديم الاعفاءات والتخفيضات الضريبية(الكهرباء، والمياه...الخ).
-تحديث وتطوير القوانين والتشريعات المتعلقة، بمؤسسات العمل الاجتماعي والتخفيف من الاجراءات البيروقراطية الروتينية.(29)

إن الوضع الراهن في العالم، يعطي صورة أكيدة عن حجم الاهتمام المتزايد، بدور الشراكة التعاقدية في اطار الحكم الجيّد، على كافة المستويات، لما لها من أهمية بالغة في تطوير وتحديث المناطق الفقيرة وترقيتها.

الخلاصة:

لقد اتضح من الأوراق البحثية، وظائف وأهمية منظمات المجتمع المدني، وباقي الشركاء ضمن شبكة التعاقدات في الحياة السياسية والاقتصادية، والاجتماعية، والتنموية بشكل عام، وهذا تدعيماً لجهود الحكومات في إدارة شؤون الدولة والمجتمع؛ فبإمكان هؤلاء الشركاء أن يشكلوا رافداً جيّداً للإصلاح السياسي والاقتصادي الشامل، وقنوا جيّدة لإيصال المطالب المجتمعية المتزايدة، ناهيك عن دورهم في تعزيز التماسك الاسري وتعميق الاستقرار الاجتماعي على كافة المستويات، وبالتالي استقرار النسق السياسي.

إن الاهتمام بتكريس العمل التضامني، العلائقي بين منظمات المجتمع المدني، والقطاع الخاص، وبين القطاع الرسمي، يساهم في تحقيق ترقية ورفاهية اجتماعية للمجتمعات المحلية، وهذا تعبير عن وجود دعائم الحكم الجيّد، ورعايةً لبرامج التنمية المحلية، بتوفير ضمانات الاستجابة لاحتياجات الساكنة المحلية.

فالعمل بمقاربة الشراكة التعاقدية، يساهم في إدارة التنمية المحلية، في ظل الحكم المفتوح على كافة الفعاليات المجتمعية، ما يساهم بدوره في ترقية التنمية البشرية، والحياة السياسية والاقتصادية لأفراد المجتمع بشكل عام؛ فهذه الشراكة هي منهجية عمل مرتبط بكيفية تدبير الشأن المحلي، وفي نفس الوقت ترقية رأس المال البشري، بتوفير المشاريع التنموية، وتفادي الوقوع في فخ دعاوى انسحاب الحكومات عن أداء أدوارها الاجتماعية؛ حيث يعمل الشركاء على التخفيف من وطأة هذه الطروحات الايديولوجية وانعكاساتها على المجتمعات.

(29) ابراهيم أحمد ملاوي، مرجع سابق، ص.268.

قائمة المصادر والمراجع:

أ–باللغة العربية:

-أبو حلاوة، كريم. " **إعادة الاعتبار لمفهوم المجتمع المدني في العالم**". مجلة عالم الفكر03(مارس 1999): ص.13.

-أماني قنديل وآخرون. **مواطنون: دعم المجتمع المدني في العالم** . القاهرة: دار المستقبل العربي، 1994.

-السبتي، وسيلة. **تمويل التنمية المحلية**. القاهرة: دار ايتراك الدار الهندسية، 2009.

-النجار، باقر." **المجتمع المدني في الوطن العربي**"، المستقبل العربي، 338(2007): ص.63.

-السمالوطي، نبيل. **علم اجتماع التنمية: دراسة في اجتماعيات العالم الثالث** .بيروت: دار النهضة العربية، 1981.

-بشارة، عزمي. "**المجتمع المدني**"، "محاضرة ألقيت في ملتقى النهضة الشبابي الثاني، قطر: أفريل، 2011.

-خليل، حسن. **السياسات العامة في الدول النامية** .بيروت: دار المنهل اللبناني، 2007.

-خالد حميد، هالة . "التنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي: اشكالية حقوق الانسان". ورقة بحث قدمت في الملتقى الدولي حول: "التنمية المستدامة ومستقبل المنطقة العربية"، طرابلس، ليبيا، 2005.

-دخيل، حسن. **اشكاليات التنمية الاقتصادية المتوازنة**. بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2009.

- زمام، نور الدين. **القوى السياسية والتنمية**. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2007.

-زياني، صالح. "**القطاع الثالث ودوره في مجال الخدمة الاجتماعية**". مجلة الامن والتنمية 05(جوان 2013): ص.10.

-عبد الكريم الكايد، زهير. **الحكمانية : قضايا وتطبيقات**. القاهرة: منشورات المنظمة العربية للتنمية الادارية، 2003.

- عبد الشفيع عيسى، محمد، "**مفهوم ومضمون التنمية المحلية ودورها العام في التنمية الاجتماعية**". مجلة بحوث ودراسات عربية 44(2008): ص.09.

- عارف، محمد نصر. **نظريات التنمية السياسية المعاصرة: دراسة نقدية مقارنة في ضوء المنظور الحضاري الإسلامي**. القاهرة: دار القارئ العربي، 1994.

- عوض حاج ابراهيم، الأمين و كمال الطاهر حسن . "**الاطر المؤسسية للمجتمع المحلي والشراكة في تحقيق التنمية**". أوراق بحثية منشورة، أوت، 2007.

-محيسن، تيسير . "**في ضوء الثورات العربية: مساهمة في اعادة قراءة مفهوم المجتمع المدني عربياً**". مجلة تسامح، 36، مركز رام الله لدراسات حقوق الانسان، (2012): ص.03.

-مهنا، كامل. **تأثير منظمات المجتمع المدني في العالم العربي في السياسات العامة: معوقات واقتراحات**. بيروت: المركز اللبناني للدراسات، 2004.

-محمد جابر، سامية وآخرون. **علم اجتماع المجتمعات الجديدة**. الاسكندرية: دار المعرفة الاجتماعية،2000.

-ملاوي أحمد، ابراهيم ." **أهمية منظمات المجتمع المدني في التنمية"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**". 02(2008): ص.260.

-مهنا، محمد نصر. **التنمية الاجتماعية والاقتصادية على المستوى المحلي، ودورهما في تحقيق التنمية الوطنية**. القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الادارية، 2008.

- مصطفى خاطر، أحمد **تنمية المجتمعات المحلية: نموذج المشاركة في اطار ثقافة المجتمع**. الاسكندرية: المكتب الجامعي الحديث،1999.

- تقرير برنامج الأمم المتحدة الانمائيUNDP ، "**الحكم الجيّد للتنمية البشرية المستدامة**"، وثيقة السياسة، نيويورك، 1997.

ب–باللغة الأجنبية:

-Anderson, Neil .**Public participation in decision making in partnership for governance**. Washington dc: EDI World Bank, 1996.

- Fukuyama, Francis.**"Social capital civil society and development"**.Third world quarterly, vol22, n: 01, 2001, p.09.

-Katar, Singh. **Rural development principles: politics and management**, .sage knowledge-faculty, sage publications, INC, 2012.

-Tim, Plumper and John Graham.**Governance and good Governance: international and abrigional perspectives**.Canada: institute on Governance, 1999.

- W, Pye, Lucian.**Aspects of political development**.Boston: little Brown and company, 1966.